



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الخميس 13 ديسمبر 2018

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3
ولد قدور: التوقف عن استيراد المنتجات النفطية المكررة بداية من 2019 (واج).....3
- المسودة تتضمن العديد من التعديلات الجبائية والضريبية 3
الحكومة لن تتخلى عن قاعدة 51/49 في مشروع قانون المحروقات الجديد(المحور اليومي)3
- عملية التداول على أسهمها تبدأ في جلسة اليوم 4
إدراج «أ. أو. أم. إنفيسست» في بورصة الجزائر(المساء).....4
- رفع التجميد عن مشروع المدينة الجديدة لبوغزول(الخبر أونلاين).. 5
في اتفاق وقعته سوناطراك 5
أنظمة "روس نفط" الروسية لحماية منشآت نقل وتخزين المحروقات (الشروق أونلاين).....5
- مسؤول عصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية لـ "الشروق":".... 6
هذا هو جديد البطاقات الرمادية و رخص السياقة6
- أكد أن مداخيلها لا تسمح بتمويل البرامج الاستثمارية..... 7
مدير سونلغاز: سترجع تسعيرة الكهرباء عاجلا أو آجلا!(واج)7
تطبيق أهداف التنمية المستدامة: الجزائر ساهمت "بفعالية" في إطلاق أجندة 2030(واج)7
التزام الجزائر بكل مشروع يساهم في تنمية القارة(واج).....8
الطاقة الكهروضوئية: الجزائر تحوز على امكانات تقارب 2.6 مليون تيراواط ساعي في السنة(واج).....9
- جاء في إطار التوأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية 11
افتتاح الصالون الدولي للصناعة بالوادي (واج).....11
- بنوك /مالية/تأمينات 11
- تعاون وشراكة..... 11
اجتماع وزراء نقل بلدان المتوسط: رغبة الجزائر في تسهيل وتكثيف التبادلات مع دول الجوار(واج)11
"تعزيز الاقتصاد الابداعي والمساهمة في حفظ السلام العالمي" من أولويات منظمة "ميكتا"(واج).....12
- تجارة..... 14
- يقظة إعلامية 14

الافتتاحية

ولد قدور: التوقف عن استيراد المنتجات النفطية المكررة بداية من 2019 (واج)

ينتظر ان تتمكن الجزائر في 2019 من التوقف عن استيراد المنتجات النفطية المكررة الموجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية، حسبما أعلنه الثلاثاء بتيميمون (أدرار) الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك عبد المومن ولد قدور. وأوضح ولد قدور على أن هذا الهدف سيكون "قابلا للتجسيد" بفضل إنتاج المصافي المختلفة التابعة لسوناطراك، لا سيما مصفاة أوغوستا (إيطاليا) التي تم الاستحواذ عليها مؤخرا من طرف المجمع والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية السنوية ب 10 ملايين طن.

وستسمح زيادة الانتاج الاجمالي لمصافي سوناطراك للبلاد بالتوقف عن استيراد المنتجات المكررة، حسب الرئيس المدير العام الذي ذكر بان قيمة واردات المنتجات النفطية المكررة بلغت خلال السنوات العشر الأخيرة نحو 25 مليار دولار. وجاءت تصريحات السيد ولد قدور خلال ندوة صحفية على هامش زيارة عمل إلى تميمون وأدرار وعين صلاح وتمناست حيث أشرف على عملية تسليم مجمع سوناطراك لتجهيزات المسح والأشعة الطبية وسيارات الإسعاف لفائدة هياكل صحية محلية.

المسودة تتضمن العديد من التعديلات الجبائية والضريبية

الحكومة لن تتخلى عن قاعدة 51/49 في مشروع قانون المحروقات الجديد (المحور اليومي)

قررت الحكومة عدم التخلي عن قاعدة الاستثمار 51/49 في مسودة مشروع قانون المحروقات المعدل الذي أنهى فوج العمل المنصب من طرف وزارة الطاقة وسوناطراك دراسته، ويتضمن المشروع عدة تعديلات جبائية وضريبية وكذا إجرائية يراد من خلالها إحداث نوع من التوازن واستقطاب الشركات الدولية.

أنهى فوج العمل المنصب من طرف وزارة الطاقة وسوناطراك إعداد مشروع قانون المحروقات المعدل، حيث تم عرض المسودة الأولى للمشروع على طاولة الوزير الأول، أحمد أويحيى، في انتظار دراسته من مجلسي الحكومة والوزراء، حيث قررت الحكومة عدم التخلي عن القاعدة 51/49 في مشروع قانون المحروقات المعدل الذي تضمن العديد من التعديلات الجبائية والضريبية وكذا الإجرائية التي يراد من خلالها إحداث نوع من التوازن واستقطاب اهتمام الشركات الدولية وكذا التكيف مع التغيرات المسجلة، خاصة منها ما تعلق باستغلال المحروقات غير التقليدية ومختلف الصيغ الجديدة. وأبرزت مسودة مشروع قانون المحروقات المعدل، أنها تمت الاستعانة في مجال الصياغة والإعداد بمواقف وتصورات الشركات الأجنبية، فضلا عن الاستماع لانشغالاتهم، والاعتماد على مقاربات جديدة. وتوجد مسودة المشروع على مستوى الوزارة الأولى وبالضبط على طاولة الوزير الأول أحمد أويحيى، وتنتظر اللجنة مناقشته من طرف الحكومة ومراجعة بنوده ثم الفصل في قرار اعتماده.

من جهة أخرى، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تعديل قانون المحروقات بعدما تراجع إنتاجها إلى أقل من مليون برميل يوميا، وتقلصت مواردها من العملة الصعبة تحت 40 مليار دولار، من أجل إعادة استقطاب الشركات النفطية للاستثمار في الحقول الجزائرية، بعدما أحجمت هذه الأخيرة عن المشاركة في المناقصات الدولية المعروضة من وكالة أُلنافط منذ سنة 2011 بسبب العقبات البروقراطية والشروط الصعبة للعقود.

كما تتضمن مسودة مشروع قانون المحروقات الجديد العودة للعمل بعقود تقاسم الإنتاج، وعقود المساهمة وعقود تقاسم المخاطر لإضفاء مردودية أفضل على استثماراتهم في الجزائر، بعد أن تم الاستغناء عنها في قانون المحروقات 0705 عبر العمل بعقود الامتياز عوضا عنها.

عملية التداول على أسهمها تبدأ في جلسة اليوم إدراج «أ. أو. أم. إنفيست» في بورصة الجزائر (المساء)

تم أمس، الإعلان الرسمي عن الشروع في عملية تداول أسهم الشركة الخاصة «أ. أو. أم. إنفيست» ببورصة الجزائر، في جلسة علنية حضرها وزير المالية عبد الرحمان راوية، الذي أكد بالمناسبة على أهمية هذه الخطوة، لكونها أول مؤسسة تدرج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ إنشائها في 2012، معربا بالمناسبة عن أمله في أن تكون العملية محفزا لباقي المؤسسات من هذه الفئة للجوء إلى التمويل البديل عبر البورصة.

وينتظر أن تتم أول جلسة تداول لأسهم هذه الشركة اليوم، حيث ستؤرخ لبداية مرحلة جديدة في عمل بورصة الجزائر، بتنشيط هذه السوق بعد سنوات من العمل الميداني التحسيبي لإقناع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باللجوء إلى بورصة الجزائر لحل مشاكلهم التمويلية.

في هذا الصدد، أكد وزير المالية أن هذه العملية تدخل في إطار «توسيع النظام المالي في الجزائر»، مشيرا في تصريح على هامش الإعلان الرسمي عن هذا الإدراج الجديد بمقر بورصة الجزائر، إلى أن هذا الدخول الأول من نوعه في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيكون «حافزا لمثل هذه المؤسسات لتدخل سوق البورصة، وهو ما يعطيها فرص تمويلية أخرى لا تجدها أحيانا في البنوك»، مشددا على أن العملية تتم في «شفافية تامة» وتعطي «نظرة جديدة لمساهمة البورصة في الاقتصاد الوطني».

وذكر الوزير في تدخله، على أن سوق البورصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد «إحدى الميكانيزمات التي وضعت في إطار برنامج عصرنة السوق المالية، لتحفيزه وتنمية مساهمته في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد». وأكد أن المؤسسات التي تواجه بعض المشاكل كنقص رؤوس الأموال، تستطيع من خلال هذا التمويل البديل الاستفادة من «تمويل بتكاليف ضعيفة».

وبالمناسبة، دعا راوية كل المسؤولين في مؤسسات السوق المالية لمضاعفة الجهود، مساهمة منهم في إنجاح مشروع عصرنة الأرضيات التكنولوجية للسوق المالية. و«هو مشروع يتم إنجازه مع شريك أجنبي ويوجد حاليا في مرحلة التزود بالتجهيزات التقنية»، معربا عن اقتناعه بأن هذه العملية ستساهم في نمو الاهتمام بالبورصة وتحسين قدرات الحصول على موارد مالية من طرف المؤسسات المدرجة في البورصة.

وفي سياق ذي صلة، أوضح الوزير أن إدراج الصكوك في البورصة يوجد حاليا قيد الدراسة مع البنك الإسلامي، مشيرا إلى اقتناعه بأن الأمر لا يتطلب تعديل القوانين، باعتبار أن التنظيمات الحالية تكفي لتمكين البورصة من استخدام هذه الآلية المالية.

وفي شرحه لتفاصيل إدراج هذه الشركة الجديدة، ذكر المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب بحصول الشركة على رخصة من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها «كوصوب» في 10 أكتوبر الماضي، مشيرا إلى أن عملية الإدراج تمت في ظروف عادية وأنها ستسمح للشركة المعنية بالاستفادة من مزايا كثيرة لاسيما الجبائية منها، وأخرى متعلقة «بديمومة الشركات خاصة العائلية».

واعتبر الحدث «انطلاقة» تحمل الكثير من المعاني وتدعو إلى التفاؤل لأنها قد تكون بداية إدراج شركات أخرى، مجددا التأكيد على أن «أبواب البورصة مفتوحة وحضور الوزير دفع قوي للعملية ولبورصة الجزائر».

وينبع تفاؤل مدير البورصة من الزيارات الكثيرة التي أداها رؤساء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لمقر البورصة خلال الأشهر الماضية، وكذا النتائج التي خرجت بها الزيارات الميدانية لمسؤولي البورصة عبر الولايات والتي بدأت تعطي ثمارها. حسب . بإدراج «أول مؤسسة من غرب البلاد»، بما يحمل «إشارة لباقي المؤسسات» من جهة، ويوفر «نموذجا» يمكن استغلاله للتأكيد على إمكانية حل المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البورصة بدل البنوك.

بدوره، عبر الرئيس المدير العام لشركة «أ. أو. أم. إنفيست» هشام عطار عن أهمية هذا الإدراج، مضيفاً بأن نجاحه تم خصوصاً بفضل «الإجراءات التي وضعتها الدولة للمستثمرين الشباب.» للإشارة، فإن «أ، أو، أم . إنفيست» شركة ذات أسهم متخصصة في دراسة وتطوير والاستثمار في المشاريع السياحية لاسيما في فرع الحمامات المعدنية .

ولتعبئة الموارد المالية، قامت الشركة بتنوع قاعدة المساهمين، من خلال دمج مساهمين مؤسستين هما «أليانس للتأمينات» وصندوق الاستثمار «الجزائر استثمار»، إضافة إلى «الوكالة الوطنية لتنمية السياحة»، حيث أصبح المساهمون الثلاثة يحوزون على أكثر من 10 بالمائة من رأسمال الشركة، وهو ما سمح لها بأن تدرج في البورصة عبر الإدراج العادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسعر مرجعي يقدر بـ 297 دينار للسهم الواحد.

رفع التجميد عن مشروع المدينة الجديدة لبوغزول (الخبر أونلاين)

كشف اجتماع ترأسه والي المدينة عباس بداوي بمعية أمين عام وزارة السكن بمقر الولاية عشية الاحتفالات بذكرى مظاهرات الحادي عشر من ديسمبر، عن الشروع في ترتيبات إدارية وتقنية وفق توجيهات من رئيس الجمهورية الداعية إلى تفعيل آلية اللامركزية في المسار التنموي للولايات، تخص رفع التجميد عن مشروع مدينة بوغزول الجديدة مجدداً وتسليم مهمة الإشراف المباشر على مواصلة إنجازها إلى والي المدينة.

المشروع الذي قدر مدير المؤسسة المسيرة له نسبة إنجازها بـ 76 بالمائة، كلها تتعلق بالتهيئة والبنى التحتية للمدينة من طرف مجمع دايو الكوري، إلى جانب حزام أخضر بمساحة تصل 2000 هكتار من أشجار الزيتون وبعض المرافق الأخرى، سيخضع في الأيام المقبلة إلى عملية جرد شامل لما تم إنجازها من قبل مختلف إدارات القطاعات المحلية بغية تسليم المهام من وزارة السكن إلى مصالح الإدارة المحلية، وبذلك يدخل المشروع حسب المستفاد من هذه الخطوة الإدارية كتحد آخر في صف التنمية المحلية المستدامة متحرراً بذلك من مختلف التجاذبات السياسية، كما سيتيح حسب متابعين لمساره، فرصاً أكثر واقعية وعملية لاستقطاب مستثمرين نحو منطقة النشاطات المترعة على ما ينيف عن 160 هكتار، أو على الأقل المضي قدماً في دعم من حطوا رحالهم بالمكان منذ فترة بعد حصولهم على مقررات استفادة من عقارات أصبحت مثارا للجدل مع تذبذب القرارات والتصريحات حول مصير المشروع.

كما ستحقق هذه الخطوة في بدايتها على الأقل حماية وصيانة ما تم إنجازها من بنى تحتية ومرافق جوارية لمشروع المدينة الجديدة، كانت مصدر تخوف وقلق في حال طول أمد تجميد المشروع، الذي بلغت تكلفته ما تحقق منه 5500 مليار سنتيم من غلافه المقدر 10850 مليار سنتيم كما جاء في مداخلة لوزير السكن عبد الوحيد طمار في 17 جوان الماضي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني في رد على سؤال كتابي للنائب محمد كبريتة عن حزب حركة مجتمع السلم. موضحة أن المشروع يدخل في إطار المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لأفاق 2030 عبر مخطط توجيهي بمساحة تقدر بـ 4560 هكتار، لتوطين 350 ألف نسمة فوق 2150 هكتار معدة للتعمير منها 22 بالمائة لإنجاز 80 ألف وحدة سكنية مقسمة إلى 28 حيا، 25 بالمائة من المساحة لاحتضان التجهيزات العمومية و25 بالمائة كمساحات خضراء.

في اتفاق وقعته سوناطراك

أنظمة "روس نفط" الروسية لحماية منشآت نقل وتخزين المحروقات (الشروق أونلاين)

وقعت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك على عقدين مع "روس نفط" الروسية يقضي بإسناد الأخيرة مهمة حماية منشآت تخزين البترول من ظاهرة البرق، إضافة لوضع نظام للتشخيص والمراقبة لخطين لنقل النفط نحو حاسي مسعود وقاسي الطويل.

وجرت مراسيم التوقيع الأربعاء في مقر شركة سوناطراك بحيدرة، حيث نص العقد الأول الموقع مع "ترانس نفط دياسكان" فرع "روس نفط" على إقامة نظام للتشخيص عبر خط أنابيب نقل البترول ما بين أوهانت بيليزي وصولاً إلى حوض الحمراء بحاسي مسعود، وأنبوب رود النص قاسي الطويل.

وقدرت قيمة هذا العقد بـ 1 مليون و158 ألف و99 أورو، لمدة 18 شهراً.

أما العقد الثاني فتم التوقيع عليه مع "ترانس نفط" للبحث والتطوير ويقوم على أساس تشخيص حالة نظام الحماية ضد البرق بحظيرة التخزين للمحروقات بميناء بجاية وإعداد دراسة الهندسة بغية تحديثه. وتقدر قيمة هذا العقد الثاني بـ 331 ألف و709 دولار، لمدة 6 أشهر.

مسؤول عصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية لـ "الشروق":

هذا هو جديد البطاقات الرمادية وخص السياقة

كشف المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية عبد الرزاق هني، أن أرضية البطاقة الوطنية لخص السياقة والبطاقات الرمادية أصبحت جاهزة وطنياً، مؤكداً أن إعداد البطاقة الوطنية مركزياً سيكون نهائياً خلال الثلاثي الأول من 2019، لتدخل بذلك حيز التنفيذ بالتزامن مع العمل برخص السياقة بالتنقيط التي ستنتقل في نفس الفترة.

وقال هني الأربعاء في تصريح لـ "الشروق"، أن البطاقة الوطنية لخص السياقة والبطاقات الرمادية الخاصة بكل ولاية من ولايات الوطن جاهزة تماماً، على أن يتم إعدادها مركزياً لاستعمالها من طرف مصالح الدرك والشرطة، خاصة المكلفين بأمن الطرقات خلال السداسي الأول من سنة 2019.

ويتولى تسيير البطاقة الوطنية لخص السياقة والبطاقات الرمادية، يقول ممثل وزارة الداخلية، "مجلس تشاوري" تم استحداثه من طرف الوزارة الأولى في إطار القانون الجديد المنظم لحركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها 14/01، وهذا باقتراح من وزارة الداخلية، مهمتها تحديد التوجهات الإستراتيجية للحكومة في مجال السلامة المرورية، من خلال الاتصال والمراقبة وإدارة البطاقات الوطنية لخص السياقة والبطاقة الوطنية للبطاقات الرمادية، إلى جانب المصادقة على القرارات والتعليمات المتخذة وإلزام جميع القطاعات المعنية بتنفيذها بقوة القانون.

وفي تفاصيل المرسوم التنفيذي للمجلس التشاوري، أوضح هني أن هذه الهيئة ستحدد التوجهات الاستراتيجية للسياسة الوطنية للسلامة المرورية بإشراك جميع الهيئات المعنية من خلال التنسيق فيما بينها، كما يصادق المجلس التشاوري يضيف ذات المسؤول، على جميع القرارات والتعليمات المنبثقة من اجتماع وزراء القطاعات المعنية، وإلزام جميع الفاعلين بتنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع، وأعطى المسؤول ذاته مثالا على ذلك يخص إجبارية تلقين مادة السلامة المرورية، في المنظومة التربوية، إذ أن وزارة التربية الوطنية وبقوة القانون ملزمة على إدراج هذه المادة في جميع الأطوار. وكشف هني عن دخول ما أطلق عليه "البلدية الإلكترونية" على مستوى 1541 بلدية، ابتداء من 3 جانفي الداخل وهي النظام الذي سيسمح للمواطن بمتابعة جميع ملفاته الإدارية وكذا جميع المستجدات الخاصة بمسار ملفه سواء على المستوى المحلي أي البلدية، أو من منزله ودون تنقل، على غرار ملف السكن بكل صيغه، أو رخصة البناء أو الاستغلال أو رخصة التهديم وغير ذلك من الخدمات التي تهم المواطن الجزائري.

أكد أن مداخيلها لا تسمح بتمويل البرامج الاستثمارية مدير سونلغاز: سنراجع تسعيرة الكهرباء عاجلا أو آجلا! (واج)

أكد الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز، محمد عرقاب، على ضرورة إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء عاجلا أم آجلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية وتطبيق مبدأ من يستهلك أكثر يدفع الثمن الحقيقي للكهرباء. وقال عرقاب، الأربعاء، عبر برنامج "ضيف التحرير للقناة الثالثة" إن التسعيرة الحالية للخدمات التي تقدمها سونلغاز لا تسمح لها بتمويل برامجها الاستثمارية بنفسها، ما يجعلها تلجأ إلى البنوك للحصول على قروض، موضحا أن 99٪ من إنتاج هذه الطاقة يتم الحصول عليها من الغاز الطبيعي المستخرج من آبار سوناطراك، وهو السعر الذي لا يخضع للتكاليف الحقيقية.

وفيما يتعلق بالاستهلاك الوطني للكهرباء سجل المتدخل أنه وحتى جويلية الفارط، بلغ الاستهلاك ذروته بـ 13676 ميقات، ما تطلب الرفع من حجم استثمارات المعدات بنحو 2500 مليار دينار أي بمعدل 300 إلى 400 مليار دينار في السنة.

وعاد الرئيس المدير العام لسونلغاز إلى التذكير باستراتيجية الشركة حتى 2030، والتي ترمي إلى تحقيق الاستجابة للطلب المتزايد للجزائريين في مجال الطاقة، قائلا "إن صدور قانون الكهرباء عام 2002 دفع بنا لتبني رؤية استراتيجية خاصة بتنوع مصادر الطاقة."

تطبيق أهداف التنمية المستدامة: الجزائر ساهمت "بفعالية" في إطلاق أجندة 2030 (واج)

أشار ممثل وزارة الشؤون الخارجية، بومدين ماحي، اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة إلى أن الجزائر ساهمت "بفعالية كبيرة" في إطلاق أول نسخة لأجندة 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مذكرا بالتقدم الذي أحرز في هذا المجال. وجاء تصريح المدير الفرعي للبرامج والمؤسسات الدولية المتخصصة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية خلال افتتاح أشغال ورشة حول "تحسيس المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة" التي نظمها نظام هيئة الأمم المتحدة والحكومة الجزائرية لصالح ممثلي الجمعيات الجزائرية بهدف تعريفهم بمحتوى وأهداف هذا المسعى العالمي. وأضاف ذات المسؤول أن الجزائر قد انخرطت منذ 2015 "في مسعى الاستمرارية وتعزيز التطورات المنجزة في إطار أهداف الألفية للتنمية والتي تم تحقيق عدد منها قبل بلوغ الأجل المحددة لذلك".

وتابع السيد ماحي، تلقت الجزائر "تهاني" من هيئات دولية بخصوص النتائج المحققة من بينها القضاء على الفقر تحت عتبة 0.8 % وتوفير التدريس الابتدائي لكل الأطفال علاوة على التمثيل النسوي في البرلمان (+31%) وخفض نسبة الوفيات بالنسبة للأمهات والأطفال.

وأضاف السيد ماحي أنه في إطار تجسيد أهداف التنمية المستدامة، أعدت الجزائر خارطة طريق من أجل "تحسيس" كل الأطراف الفاعلة بهذه الأهداف وادماجهم في السياسة الوطنية للتنمية وتسخير موارد مالية لتحقيقها، مشيرا لإنشاء لجنة قطاعية مشتركة تشرف على تنسيقها وزارة الشؤون الخارجية ويقع مقرها في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

ودعا ذات المسؤول "المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة استشارية إلى تحسيس المجتمع المدني و القطاع الخاص بأهداف التنمية المستدامة"، مشيراً إلى إنعقاد لقاء تقييمي كل سنة حول مختلف جوانب هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ذكر المنسق المقيم لنظام الأمم المتحدة، أريك أوفرفاست بمشروع الدعم المشترك الذي يجمع الأمم المتحدة بالحكومة الجزائرية من أجل تطبيق أهداف التنمية المستدامة، معتبراً أن هذا الهدف "يمر من خلال الاعلام والتحسيس" بأجندة 2030 من اجل "خلق ديناميكية مواطنة ونظرة مشتركة وعمل في شكل شراكات وتحالفات".

ووصف من جهة أخرى دور المجتمع المدني في هذا الشأن "بالاستراتيجي" بالنظر "لنشاطه الدعوي وعمله الجوارحي في الميدان والذين يجعلان منه الواصل الأكثر تناسبا من أجل ترجمة أولى أهداف التنمية المستدامة"، وهو "عدم ترك أحد خارج الركب".

وأشار من جهته مسؤول قسم الدراسات الاقتصادية بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، محمد بلكالم إلى أن "الالتزامات المتعلقة بأجندة 2030 وكذا وجوب تنوع الاقتصاد الوطني هي أمور تشكل فرصة استثنائية للجزائر من اجل تغيير نموذج نموها في إطار مخطط الإقلاع الجديد في أفق 2035".

ووصل قائلًا "إن الحفاظ على الطابع والتوجه الاجتماعيين وكذا مبادئ المساواة التي تنص عليها النصوص التأسيسية للأمة الجزائرية تشكل مستلزماً يأتي في تآزر تام مع أهمية وأهداف أجندة 2030، التي تحرص في جوهرها على ضمان كرامة كل فرد والحفاظ عليهما"، مؤكداً على "المشاركة الفعلية والنشطة للمجتمع المدني الجزائري في الاستدامة، وهذا، حتى قبل تبني هذه الأجندة.

ومن الجدير التوضيح في الأخير أن أشغال هذه الورشة المفتوحة في جلسات علنية ستتواصل في شكل ورشات فرعية موضوعاتية، سيعبر خلالها ممثلو الجمعيات المدعوة عن حاجياتهم وتطلعاتهم في إطار نظرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعد أهداف التنمية المستدامة، والتي تسمى كذلك "الأهداف العالمية"، "دعوة عالمية" أطلقت في 2000 حول 17 هدفاً كبيراً يضم 169 غاية من أجل القضاء بشكل شامل على الفقر وحماية الكوكب والسماح للبشر بالعيش في سلم وازدهار. "ومن أجل تطبيق هذه الأهداف الطموحة بالنسبة للبشرية، تم تبني برنامج للتنمية المستدامة، يدعى أجندة 2030، في سبتمبر 2015 من قبل 193 عضواً في منظمة الأمم المتحدة".

التزام الجزائر بكل مشروع يساهم في تنمية القارة (واج)

أكد وزير التجارة، سعيد جلاب، اليوم الأربعاء بالعاصمة المصرية القاهرة على التزام الجزائر بتجسيد أي مشروع يهدف إلى المساهمة الفعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية.

وصرح السيد جلابي في كلمة ألقاها خلال أشغال الدورة السابعة (7) لاجتماع وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي التي تجري أشغالها إلى غاية يوم غدا الخميس في العاصمة المصرية، أمام نظرائه قائلًا "بإمكانكم الاعتماد على وفد بلدي المستعد كلياً للمشاركة في أي مسعى من شأنه ان يضبط الوسائل التي تسمح بإعداد و تطبيق النصوص التأسيسية لمنطقة التبادل الحر الإفريقية".

وبهذا الشأن، ذكر أن الاجتماعات المكثفة لهيئات منطقة التبادل الحر الإفريقية، التي اجتمعت خلال سنة 2018 ي "سمحت ي فعلاي بتحقيق تقدما معتبراى لكن الأهم من ذلك ينبغى تشخيص ما يحول دون التوصل الى النتائج المرجوة".

ومن جهة أخرى، يري الوزير انه يقع على مسؤولية جميع البلدان الإفريقية معالجة كل المسائل العالقة و المطروحة من طرف المفاوضين.

وأضاف قائلاً "من الواضح ان قدومنا للمشاركة في هذا الاجتماع ونحن مسلحون بإرادة واضحة وصریحة خدمة للصالح الذي يکنه ويسهر علیه رؤساء دولنا و حكوماتنا ولما یخدم البلدان الأعضاء".

و يؤكد حضور وزراء جميع الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي لهذا الاجتماع حسب الوزير، الإرادة المشتركة في تعزيز التجارة البينية بين الدول الافريقية و التي ترتکز على التكامل و التوجه نحو هدف واحد يتمثل في تحقيق رفاهية وتنمية اقتصاديات هذه البلدان.

ودعا السيد جلابي مندوبي وأعضاء المنتدى المكلف بمفاوضات انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية، الى تكثيف المزيد من المجهودات لاستكمال النشاط المتعلق بالمسائل العالقة، خاصة ما تعلق منها بقوانين المنشأ، نظرا لما لها من أهمية و نظرا كذلك لصبغة الأولوية التي تحتلها إقامة منطقة التبادل الحر الافريقية و الملائمة ايضاً لتبادلات تفضيلية للمنتجات والخدمات بين البلدان الافريقية.

كما أوضح الوزير ان هذا اللقاء سيعكف على وجه الخصوص على بحث ودراسة التوصيات التي تتوج اشغال منتدى المفاوضات و كذا اجتماع الاطارات العليا و المتعلقة على الخصوص بشروط الالتحاق بأسواق السلع والخدمات . و يذكر ان اجتماع وزراء التجارة الأفارقة يعقد على هامش تنظيم الدورة الأولى للمعرض التجاري الإفريقي من 11 الى 17 ديسمبر الجاري بالقاهرة ي بمشاركة 1.200 مؤسسة ممثلة لـ 38 دولة افريقية من بينها 38 مؤسسة جزائرية. و يهدف المعرض التجاري الافريقي الى تحفيز دعم انشاء منطقة حرة افريقية الذي تم منذ مارس 2018 التوقيع على اقامتها من طرف 44 رئيس دولة و حكومة افريقية خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الافريقي التي عقدت بكيفالي (روندا).

وتمت المصادقة على قرار انشاء منطقة تجارة حرة افريقية سنة 2012 خلال الدورة العادية الـ 18 لجمعية رؤساء الدول و حكومات الاتحاد الافريقي في حين انطلقت المفاوضات بشأنها على مستوى الاتحاد الافريقي بداية سنة 2015. و من شان هذه المنطقة الافريقية الحرة ان تشكل سوق موحدة للمنتجات و الخدمات على المستوى الافريقي لكونها تسمح بضمان التنقل الحر للنشاطات الاقتصادية و الاستثمارات. ما يسمح -حسب الاتحاد الافريقي- بالتعجيل بإقامة الاتحاد الجمركي الافريقي.

الطاقة الكهروضوئية: الجزائر تحوز على امكانات تقارب 2,6 مليون تيراواط ساعي

في السنة (واج)

تقدر إمكانات الجزائر في مجال الطاقة الكهروضوئية بما يقارب 2,6 مليون تيراوات / ساعة سنويا، ما يمثل 105 مرة الاستهلاك العالمي للكهرباء، حسب ما افاد به يوم الثلاثاء بالجزائر، المستشار والباحث في مجال الطاقات المتجددة ، محمد حمودي.

ولدى تدخله خلال ندوة حول "امكانات وفرص وتحديات تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر"، نظمها نادي التفكير حول المؤسسة (كاري)، قال المستشار انه من الناحية المنطقية فان ولايات الجنوب هي تلك التي يمكنها أن تساهم أكثر في إنتاج الطاقات المتجددة بالنظر الى مساحتها ومعدل أشعة الشمس بها. و تتمثل هذه الولايات في كل من تمنراست بمعدل وطني لإمكانات المساهمة في إنتاج الطاقة الكهروضوئية يقدر بـ 28 بالمئة تليها ولاية ادرار بنسبة 21 بالمئة ثم اليزي بـ 14 بالمئة و اخيرا كل من تندوف و بشار و ورقلة بمعدل 7,5 بالمئة لكل منها.

كما اوضح السيد حمودي ان الجزائر تمتلك امكانات مهمة من طاقة الرياح في حين ان هذه الاخيرة غير مأخوذة بعين الاعتبار بالقدر الكافي.

و ذكر في هذا الصدد ولايات وهران و المدية والجزائر العاصمة المتواجدة في المراكز الثلاثة الأولى من حيث الإمكانيات المتوفرة في مجال طاقة الرياح.

في اطار تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة، تطمح الجزائر إلى تركيب 22.000 ميغاوات، ما يمثل استثمارا بقيمة 34 مليار دولار.

وقبل خمس سنوات، كان المشروع ذاته يكلف حوالي 60 مليار دولاري حسب السيد حمودي الذي أثنى على البرنامج الوطني للطاقات المتجددة المحين في 2015.

وسمح هذا التحيين بتخصيص أكبر حصة من برنامج الطاقات المتجددة التي ستنتج في البلاد لصالح الطاقة الكهروضوئية بنسبة 61,7 بالمائة وطاقة الرياح ب 22,77 بالمائة مع تأجيل الاستثمار في بعض التكنولوجيات الأكثر كلفة على المدى الطويلي وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحرارية الشمسية.

بالإضافة إلى ذلكي يسمح هذا البرنامج بحلول عام 2030، ببلوغ نسبة 27 بالمائة من المزيج الطاقوي الوطني من مصادر متجددة مما سيجعل البلاد توفر سنويًا 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وفي الوقت الحالي لا تزال حصة استهلاك الغاز المحلي مقارنة بالإنتاج الوطني في زيادة متسارعة حيث انتقلت من 31 إلى 46 بالمائة بين عامي 1991 و 2017.

من جهة اخري رحب السيد حمودي بالاستعداد الذي أبدته الجزائر للانضمام إلى السوق الفورية الأوروبية لتزويد أوروبا بالطاقةي مؤكدا بأن إيطاليا وفنلندا هما أكبر مستوردين أوروبيين للكهرباء.

كما سلت الضوء على إمكانيات السوق الأفريقية التي يمكن للجزائر أن تندمج فيها من خلال إقامة علاقة مع موريتانيا. ففي أفريقيا، يوجد 640 مليون شخص لا يحصلون بانتظام على الكهرباء.

وبالتالي يمكن لأوروبا وإفريقيا أن تشكل أسواق واعدة للطاقة المتجددة الجزائرية، خاصة إذا قامت الجزائر بوضع التخزين لهذه الطاقة لتسويقها في أوقات يكون فيها الطلب الخارجي أقوى خلال السنة، حسبها.

ويصل متوسط الأسعار الفورية للسوق الأوروبية إلى 120 يورو / ميغاوات ساعي، وفي إيطاليا يتم تسويقه بـ 276 دولار وإسبانيا بـ 228 دولار.

وفي إفريقيا، يبلغ متوسط السعر 140 دولار/ ميغاوات ساعي، بينما في الجزائر يبلغ 42 دولارا. وفيما يتعلق بمرافق التخزين، فإن التكنولوجيات متاحة لتخزين الفائض من الإنتاج وبالتالي معالجة مشكل عدم استقرار في توفر الطاقات المتجددة.

وللقيام بذلك، ذكر الباحث العديد من وسائل التخزين مثل البطاريات الخاصة (تخزين الطاقة لبضع ساعات إلى بضعة أيام)، وتخزين آخر في شكل هواء مضغوط أو من خلال تحويل الطاقة إلى الغاز (الهيدروجين ثم الميثان) الذي يمكن أن يستمر تخزينه عدة أشهر إلى بضع سنوات.

لذا، كان الاستهلاك العالمي للكهرباء في 2017 حوالي 24.800 تيراواط/سنة، في حين تستهلك الجزائر 78 تيراواط/سنة. ووفقا للسيد حمودي، تشير التوقعات العلمية إلى أنه بحلول سنة 2025، ستستهلك الجزائر ما بين 123 و 160 تيراواط في السنة.

وبالإضافة إلى ذلك، تنتج الكهرباء في العالم من مصادر الكربون غير المتجددة بنسبة 73ر5 بالمائة.

وفي الجزائر، يبلغ الإنتاج الكهربائي المتأتي من الغاز الطبيعي 97 بالمائة.

جاء في إطار التوأمة بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية افتتاح الصالون الدولي للصناعة بالوادي (واج)

افتتح والي ولاية الوادي، عبد القادر بن سعيد، صبيحة الأربعاء المعرض الدولي الخاص بعرض المنتجات الصناعية والتجارية، وذلك في إطار التوأمة التي أبرمت على أعلى مستوياتها بين ولايتي الوادي وتوزر التونسية، حيث أشرف على تنظيم هذا الصالون كل من غرفة الصناعة والتجارة "سوف" وغرفة الفلاحة بولاية الوادي، وبمشاركة العديد من المتعاملين الاقتصاديين من كلا البلدين.

وصرح والي الولاية على هامش الصالون، بأن هذا الأخير، جاء من أجل تبادل التجارب والخبرات في المجال الصناعي بجميع أطيافه، بالإضافة لبحث سبل تصدير المنتجات الجزائرية، وذلك من خلال احتكاك المتعاملين فيما بينهم، في مثل هذه الملتقيات والصالونات.

وأضاف ذات المسؤول في معرض حديثه، عبارات تشيد بالجانب الصناعي الذي تزخر به ولاية الوادي، التي أصبحت رقما مهما في تحريك العجلة الاقتصادية على المستوى المحلي، على أمل أن تلعب نفس الدور من خلال عملية التصدير، كما ذكر والي الولاية، بما تزخر به ولاية توزر في الشقيقة تونس، والتي من الممكن ان يستفيد منه المتعاملون المحليون بولاية الوادي في إطار الشراكة والتوأمة.

بنوك / مالية / تأمينات

تعاون وشراكة

اجتماع وزراء نقل بلدان المتوسط: رغبة الجزائر في تسهيل وتكثيف التبادلات مع دول

(الجوار) (واج)

أكد وزير الأشغال العمومية والنقل، عبد الغني زعلان، اليوم الأربعاء خلال الاجتماع التاسع لوزراء النقل لدول غرب البحر الأبيض المتوسط المنعقد بنواكشوط (موريتانيا) على رغبة الجزائر في تسهيل وتكثيف التبادلات مع دول الجوار بحوض المتوسط ، حسب ما أفاد به بيان للوزارة.

وأوضح البيان، أن السيد زعلان أكد خلال هذا الاجتماع على رغبة الجزائر في المساهمة الفعلية في تسهيل وتكثيف التبادلات، خاصة مع دول الجوار بحوض الأبيض المتوسط وعرض المخططات التنموية التي سطرتها الحكومة الجزائرية في هذا الإطار تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي شملت كافة أنماط النقل آخذة بعين الاعتبار في ذلك البعد الإقليمي في تصميم المشاريع.

تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع التاسع لوزراء النقل لدول غرب البحر الأبيض المتوسط خصص لتباحث سبل تعميق وتقوية التعاون بين بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط في مجال النقل، باعتباره أداة للتواصل بين البلدان والشعوب

ووسيلة فعالة لتحقيق التوازن الإقليمي و تنمية النشاط الاقتصادي و التجاري و الخدمات، و تحقيق جاذبية الأقاليم و استقطاب المشاريع التنموية وكذا تعزيز و توطيد مكانة أي بلد على المستويين الإقليمي و الدولي.

من جهة أخرى، ركز الوزير في مداخلته على دور قطاع النقل في تحقيق التنمية المستدامة في إطار تكاملي و متعدد الأنماط مع الإشارة إلى أن "المخططات التنموية أخذت بعين الاعتبار البعد الإقليمي الرامي إلى ربط الجزائر بدول الجوار وبالطرق الرئيسية العابرة للجزائر، بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي كملتقى طرق للتبادل بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط".

كما قدم السيد زعلان أهم ما تم إنجازه في العشريتين الأخيرتين بالجزائر في مجال النقل والأشغال العمومية، قصد تحسين ظروف تنقل المواطنين و نقل البضائع.

ودعا المشاركين إلى تكثيف الجهود قصد تحقيق التكامل بين المنطقتين في مجال النقل مع التعاون في مجال السلامة المرورية و النقل البحري في المنطقة و النشاط اللوجستيكي باعتباره المحرك الأساسي لتنمية الاقتصاد و تعزيز النشاطات الصناعية.

يشار إلى أنه تم خلال هذا الاجتماع تسليم رئاسة مجموعة وزراء النقل لغرب حوض الأبيض المتوسط إلى موريتانيا لمدة سنتين 2018-2020 خلفا للبرتغال.

كما كلل هذا الاجتماع بتوقيع الوزراء على إعلان نهائي يرسم معالم التعاون في المنطقة خلال الفترة المقبلة.

"تعزيز الاقتصاد الإبداعي و المساهمة في حفظ السلام العالمي" من أولويات منظمة "ميكتا" (واج)

أكد سفراء دول إطار الشراكة "ميكتا" المعتمدين في الجزائر، و التي تضم كل من اندونيسيا المكسيك وكوريا الجنوبية إلى جانب تركيا و أستراليا، أنه من أهم أولويات هذه المجموعة الإقليمية هو "تعزيز الاقتصاد الإبداعي و المساهمة في حفظ السلام العالمي" في العالم و على وجه الخصوص بدول شمال أفريقيا.

وخلال ندوة نظمتها جامعة الجزائر 3 اليوم، حول مساهمة مجموعة "ميكتا" كشريك جديد للتنمية أكدت سفيرة دولة اندونيسيا بالجزائر، سفيرة محروسة، أن الهدف الأساسي من تنظيم هذا اللقاء هو "التعريف بمجموعة "ميكتا" لدى الطلبة و الأكاديميين الذين يشكلون في المستقبل القادة و الشخصيات المؤثرة في المجتمع".

وقدمت الدبلوماسية الاندونيسية، في مداخلتها عرضا مفصلا عن التكتل، مبرزة أنها "مجموعة استشارية إقليمية و شراكة غير رسمية للقوى المتوسطة تأسست في سبتمبر 2013، بهدف تعزيز جسور العلاقات البينية و إنشاء منبر غير رسمي للتنسيق و التشاور بين الدول المنضوية تحتها و جميعها أعضاء في مجموعة العشرين، وهي المكسيك و اندونيسيا وكوريا الجنوبية و تركيا و أستراليا".

و أكدت ممثلة اندونيسيا التي تولت بلادها سنة 2018 رئاسة "ميكتا" أن بلادها حددت ثلاث أولويات رئيسية هذه السنة، لتنفيذ أهداف التكتل، تتمثل في "مكافحة الإرهاب و تحقيق الأمن العالمي، و الاقتصاد الإبداعي".

في مجال مكافحة الإرهاب و الأمن العالمي، أوضحت السيدة محروسة، أن التزام إندونيسيا يستند إلى "القضاء على الإرهاب من خلال تطلعها للمساهمة في صون السلم الدولي و تعزيز التعاون الدولي، و من خلال دورها التنسيقي، يمكن للحكومة الإندونيسية مشاركة معرفتها و خبرتها للتطرف و التطرف العنيف و التوفيق بليوننة بين نهج الوقاية و المكافحة من خلال إزالة كل مظاهر التطرف، و مكافحته من خلال تشجيع الحوار بين الأديان".

أما عن تطوير الاقتصاد الإبداعي، فاقترحت السفيرة "تنمية مصادر أخرى لتحقيق النمو في المستقبل من خلال تعزيز الصناعة"، مشيرة إلى أنه في إندونيسيا أصبح الاقتصاد الإبداعي ركيزة هامة للنمو الاقتصادي من خلال إنشاء سوق

عمل لأكثر من 16 مليون شخص حيث زادت مساهمة الاقتصاد الإبداعي في الدخل القومي بشكل مطرد إلى حوالي 7,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 .

وفي مجال حفظ السلام، تلتزم إندونيسيا، حسب ممثلتها في الجزائر السيدة محروسة، بتحقيق هدفها المتمثل في توفير 4 000 عنصر حفظ السلام لتعزيز مساهمتها في صون السلام في العالم، لا سيما وان ذلك يتوافق مع انضمامها إلى مجلس الأمن بصفة عضو غير دائم التابع للأمم المتحدة للفترة 2019-2020.

وأوضحت ان مجموعة ميكتا تسهر على تقديم مبادرات مختلفة وتنشط دور الحكومات فمن أجل صون السلم والأمن الدوليين من خلال جهود منع نشوب الصراعات وحفظ السلام من اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين ميكتا وبلدان دول أفريقيا وعلى وجه الخصوص شمال أفريقيا.

وتطرق، من جهته، سفير دولة تركيا، في الجزائر، محمت بوروي، في كلمته إلى الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم خلال الأعوام الأخيرة، مشددا على "أن النظام العالمي الراهن بقي عاجزا عن إنتاج الحلول لتلك الأزمات ما أدى إلى تراكمها على عاتق دول معدودات."

وابرز السفير التركي أن بلاده ساهمت خلال ترأسها السنة الماضية لتكتل "ميكتا" في تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز الشراكة بين مختلف الدول عبر العديد من الآليات ابتداء من لقاءات على أعلى المستويات او من خلال اللقاءات الثنائية والرباعية على المستوى الوزاري الجهوي الاقليمي والدولي.

ومن بين المسائل التي رفعها السفير التركي في الندوة هي مسألة الهجرة، التي تعاني منها الدولة على غرار العديد من دول العالم، مبرزا ان بلده تحتضن أربعة ملايين مهاجر منهم 3,5 مليون مهاجر سوري وهو ما يدل على حجم "المأساة الإنسانية" التي يشهدها العالم، مشددا على ان هناك "حاجة ملحة" على التعاون المشترك من أجل حماية هؤلاء الناس وتأمين مستقبل جيد لهم، داعيا المجتمع الدولي إلى "الالتزام بمسؤولياته وتعهداته".

وبدوره تحدث سفير دولة المكسيك بالجزائر، غابريال روزينيرغ، عن الدور الذي تلعبه المكسيك في المجموعة، من خلال تقديم دعم مهم لاجاد حلول للمعضلات، مبرزا أن بلاده تواجه اليوم على غرار العديد من الدول تحدي اللأمن المرتبط أساسا بالمتاجرة بالمخدرات والقضاء على الفساد اللذان اعتبرهما المتحدث "أهم انشغالات الحكومة وشعب المكسيك"، هذا البلد الذي يعتبر ثالث قوة اقتصادية في أمريكا اللاتينية.

من أهم المشاكل التي تعترى المكسيك اليوم أيضا -يقول السيد غابريا- "مسألة الهجرة" مؤكدا أن الحل الوحيد لوضع حد لنزوح المهاجرين في أمريكا الوسطى إلى المكسيك والولايات المتحدة هو تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال خلق مناصب جديدة للشغل، مبرزا انه من أجل بلوغ هذا الهدف لا بد من "مشاركة دول أمريكا الوسطى ووضع مخطط عاجل للتنمية".

أما سفير كوريا الجنوبية بالجزائر، لي أونيونغ، فقد أشار إلى أن بلاده وعبر منظمة ميكتا تسعى إلى تحقيق أهداف كثيرة من بينها "التوصل إلى تعليم أفضل والاهتمام بالصحة وتوفير إدارة جيدة والحفاظ على المياه وتوفيرها، مع التركيز على أهمية إتاحة المواصلات للجميع"، مؤكدا أهمية الطاقة والمساواة بين الجنسين وتغيير المناخ والتركيز على العلوم والتكنولوجيا والإبداع والتي هي من "أساسيات التنمية المستدامة".

وأكد الدبلوماسي الكوري أن بلاده "تسعى من خلال تحقيق السلام بين الجميع لتحويل العالم إلى مكان أفضل وأحسن للعيش للجميع".

تجارة

يقظة إعلامية